

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٩

بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي

بمحافظة الفيوم

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الفيوم للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٤ جنيه (فقط وقده أربعون مليوناً ومائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ٢٩٥٧٣٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وثلاثة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٥٥٧٣٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ١٩٩٤٨٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة عشر مليوناً وتسعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ٩٦٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة ملايين وستمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بـ ١٠٦٢٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده عشرة ملايين وستمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٧٢٥٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ بـ ١٠٦٢٥٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة ملايين وستمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٩٧٢٥٠٠ جنيه منها مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية.

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها.

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م)

حسني مبارك

موجز نتائج الميزانية العامة لسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

٢.

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع (ج) في ٣ يونيو سنة ١٩٩٩

بيان		بيان	
السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩		السنة المالية ١٩٩٩/٩٨	
الاستخدامات الجارية:		الاستخدامات الجارية:	
الأجور	١٤٣	الأجور	١٣١
نفقات الجاربة والتجميلات	٢٦٣	نفقات الجاربة والتجميلات	٢٦٣
بعض الامدادات الجاربة	٢٩٥٧٣	بعض الامدادات الجاربة	٢٩٥٧٣
جملة الموارد الجاربة	٤٧٤٠	جملة الموارد الجاربة	٤٧٤٠
غير العملات الجاربة	٦٧٣٥	غير العملات الجاربة	٦٧٣٥
بيان		بيان	
الإيرادات الجاربة	١٠١	الإيرادات الجاربة	١٠١
إيرادات أخرى	١٩٩٤٨	إيرادات أخرى	١٨٩٤٨
النشاط الجاربي	١٣١	النشاط الجاربي	١٣١
الإيرادات الجاربة والتجهيزات الجاربة:		الإيرادات الجاربة والتجهيزات الجاربة:	
إيرادات الموارد	٣٠٠	إيرادات الموارد	٣٠٠
إجمالي الموارد	٣٨٥٥	إجمالي الموارد	٣٨٥٥